

الفقه الاسلامي وعلماء الحقوق

(تابع للعدد التاسع)

تاريخ الصفقة

ان تاريخ الصفقة وسيلة يتوصل بها الى ايضاح الغاية العادلة المقصودة من الصفقة الى فهم كيفية اجرائها ، وقد اتخذ هذه الوسيلة العلامة سيدي محمد بن قاسم السجلماسي في شرحه للعمل الفاسي ، وستخذها كذلك لان درس الصفقة على ما هي عليه الآن سهل جداً بتتبع مبادلة الافكار والمذاكرات التي نشأت عنها فيما بين القرن الرابع والقرن التاسع .

يرجع تاريخ الصفقة الى جدال بين الفكرتين الآتي بيانها :
الفكرة الاولى هي ان الصفقة مخالفة لقواعد الشرع العامة اذ شريك البائع بالصفقة او شركاؤه لا يفعلون شيئاً من تلقاء انفسهم سواء صادقوا على البيع او ضموا فهم اذاً مجبرون . فان صادقوا او ضموا يظهر لنا انهم فعلوا ذلك طوعاً وليكن الحقيقة هي ان تلك الارادة ليست بعبارة عن امر ارموه بكل حرية وانما هو امر الزمتهم به الصفقة ومقتضياتها ، ولهذا يمكنهم ان يصادقوا على البيع بالصفقة ، لا لانهم يظنون ان في ذلك البيع منفعة لهم وانما لعدم توفر المال اللازم لاجراء الضم كما يمكنهم ان لا يضموا لا بقصد تنمية ملكهم باضافة حظ البائع اليه ولكن للتملص من تفويت حظوظهم تفويتاً لا يرون فيه منفعة ، وباختصار فانهم على كل حال ملتزمون بأمر بالرغم عن انفسهم وعند مصادقتهم على البيع فانهم يشاركون في عقدة لم يباشروا بأنفسهم أهم شروطها ، فهناك بلا شك ولا خلاف هضم للمبدأ الذي تشرب منه قواعد الالتزامات في الفقه الاسلامي الا وهو ان أساس العقود الفريد ينحصر في حرية ارادة المتعاقدين ، وقد تناول هذه الفكرة العلامة سيدي محمد بن قاسم السجلماسي مراراً عديدة غير أنه لم يوضحها بكل ما يلزم من التدقيق ومما قال : « فلم

والمساكين الآية » فهل لبني قومي أن ينهضوا ويؤسسوا جمعيات خيرية لرفع البؤس واسعاف الفقير ومواساة العاجز فيؤدوا لهم فريضة فرضها الاسلام ويعملوا بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم ليظهر للناس أنه أفضل رجل رآه العالم المتمدّن منذ نشأته الى اليوم ، فان كان القول يجدي فان العمل النافع والقيام على أوامره أجدي وأنفع .

أحد المشتركين بديكار (سنغال)

الجمعيات الخيرية

أثر ما كتبناه في شأن الجمعيات الخيرية وفائدة تعميمها في الايالة وردت علينا رسائل عديدة تشير الى جهل كثير من الناس لقوانين هاته الجمعيات وكيفية تنظيمها واحتياجهم الى من ياخذ بيدهم في ذلك .

وقد طلبنا من صديقنا الفقيه سيدي احمد التريدي الكاتب العام للجمعية الخيرية بالرباط أن يكون خير معين لآخواننا الراغبين في انشاء المؤسسات الاسعافية وامدادهم بكل ما يحتاجون اليه من الارشادات في هذا الصدد ، فلي - جازاه الله خيراً - الطلب فرحاً مسروراً بكل فرصة تعرض له لخدمة الفقراء والمساكين وزاد الى ذلك استعداداه للسفر على نفقته في سبيل ذلك الى كل بلدة ترغب في معونته .

وصديقنا الفاضل له حظٌ وافر في نجاح الجمعية الخيرية الرباطية التي أشرنا الى بعض نتائجها الباهرة في عدد سابق وهو من رجال العمل النافع والرأي السديد .

وبهذا سقطت الاعذار التي تحملها لنا الرسائل ولم يبق الا الواجب الذي لا بد من القيام به امتثالاً لأوامر الدين وصوت الانسانية المعذبة .

يؤل أي بيع الصفقة على الوجه الذي جرى به العمل لم يرجع الى قانون يضبطه أو ربة يتقيد بها من كلام المتقدمين لكثرة ما وقع به من الاختلاف للمنصوص من فقد الشروط ووجود الموانع ونحو ذلك « (شرح العمل الفاسي ج ١ ص ١٦٨) . وقد بين ذلك بعبارة اوضح الفقيه ابن اليزيد البدرائي في التقرير الذي أبلغنا إياه المتعلق بالصفقة حيث قال: « الاصل في البيع كغيره من العقود الشرعية ان يكون باختيار المتعاقدين ولا يشذ عنه الا مسألة اقتضت فيها المصالح المتعارضة والاغراض المشاكسة الزام بعض الشركاء في الشيء ببيع نصيبه او شراء نصيب غيره » . والفكرة الثانية هي ان الصفقة وسيلة للشريك تنقذه من البيع بالبخر . والتجربة تشهد فعلاً بأن من يبيع حظاً مشاعاً على حدته يحصل على ثمن أقل من الثمن الذي يباع به الحظ المذكور اذا بيع مضافاً للباقي . فكان وجه حلة الصفقة هو ما فيها من مراعاة العدل حيث انها تسمح للشريك ببيع حظه بثمانه الحقيقي الذي لا يتوصل اليه لولا الصفقة ، وهذه الفكرة هي التي ساعدت على اندراج الصفقة شيئاً فشيئاً في التوثيق العدلي بفاس رغماً عما فيها من عدم الحلة من حيث الاصل . فن المجادلة الطويلة التي شأت بين علماء فاس حول الفكرتين المبينتين اعلاه برزت الصفقة في الصورة التي توجد عليها الآن ، وبوجود الصحف التي خصصها سيدي محمد بن قاسم السجلماسي بالصفقة في شرحه للعمل الفاسي يمكننا ان نتخيل بتدقيق ما كانت عليه حالة كلا الفريقين . ففي نظر المتمسكين بالمبادئ الفقهية لا تقبل الصفقة الا في وجوه استثنائية مع توفر شروط اصولية محدودة منها الشرط الاهم وهو ان يكون المبيع غير قابل للقسمة ، فاذا كان قابلاً لها فما على المشترين الا مباشرة القسمة ، ثم يجب على البائع بالصفقة ان يثبت لدى القاضي البخر الذي يلحقه من بيع حظه المشاع ، واذا امتنع الشركاء من المصادقة على البيع بالصفقة المباشر من طرف شريكهم وتحملوا بالبخر الحاصل له بيع حظه المشاع على حدته ويجب على القاضي الا يعمل بالصفقة . وخلاصة القول فالبدء الذي تجري الصفقة على مقتضاه هو ان الصفقة تخرج عن حدود الحق العام ، ويجب اذاً على القاضي الترخيص بها ، والترخيص المذكور لا يسوغ الا اذا توفرت في الصفقة عدة شروط تقارب بكثير الشروط

المطلوبة في الصفقة عند الفرنج . وسنرى جميع ذلك عن قريب في باب نعرض فيه تماماً الشروط المذكورة .

انه بخلاف ما ذكرناه بدأت فكرة اكثر تسامحاً من الاخرى انضمت اليها فرقة من علماء فاس لم يالوا جهداً الى ان جعلوا الصفقة في استطاعة الجميع لما رأوا فيها من المنافع المادية ، متحققين بأن الصفقة هي ابسط وسيلة يتوصل بها الشركاء الى الحصول على ثمن حظهم دون بخر ، ولهذا الغرض بذلوا مجهودهم للتنقيص شيئاً فشيئاً من الموجبات العدلية الصعبة التي اسسها المتقدمون والتدرج صارت الصفقة جائزة في نظر الفقهاء ولو كانت العقار المفوت قابلاً للقسمة وصار اثبات البخر لدى القاضي اعدم الفائدة لما في بيع جميع العقار من البخر المستمر بل صار تداخل القاضي أمراً زائداً وهلم جرا الى ان اصبحت الصفقة على الصورة التي توجد عليها في يومنا هذا . وان اردنا الآن درس الجزئيات مع تتبع شرح السجلماسي تجلت لنا جميع تطورات الصفقة كما يأتي :

كان يشترط في مبدأ الامر تسعة شروط لصحة الصفقة كما حكاه سيدي محمد بن قاسم السجلماسي في شرحه للعمل الفاسي حيث قال : « اعلم ان جملة ما وقفت عليه لبيع الصفقة من الشروط ما بين متفق عليه ومختلف فيه تسعة ، وقد استوعبها الشيخ سيدي محمد ميارة في نظمه الذي ختم به تقييده المذكور » (شرح العمل الفاسي الجزء ١ - ص ١٦٩) . (يتبع) الباحث

جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين

كنا وعدنا بتزيين هذا العدد بأعمال المؤتمر الثالث لهاته الجمعية ، ولم يجتمع المؤتمر لمنع من الحكومة . فحسبنا اليوم أن نعرب عن استيائنا العميق من هذا المنع خصوصاً ولم تبين الحكومة أسبابه .

ولا نراها الا صادرة عن وشايات المفرضين واشارات بعض الموظفين الجامدين ، ولنا ان شاء الله عودة الى هذه المسألة في عدد آخر .